وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

مصر

حققت مصر في عام 2023 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأجرت الحكومة مسحاً وطنياً لعمالة الأطفال وأطلقت آلية إحالة تستخدم نهجاً حكومياً شاملاً للتعرف على ضحايا الاتجار وإحالتهم للخدمات الضرورية، والتحقيق في القضايا، وتوفير خدمات إعادة التأهيل والإدماج. إلا أن الحكومة لم تنشر بيانات عن جهودها الرامية إلى إنفاذ قوانينها المتعلقة بعمالة الأطفال، بما في ذلك موارد إدارة تفتيش العمل، وعدد الانتهاكات المتعلقة بعمالة الأطفال التي تم تحديدها، والعقوبات المفروضة على انتهاكات عمالة الأطفال. كما أن السن الأدنى للتجنيد العسكري الطوعي للدولة لا يفي بالمعايير الدولية، حيث أنه يقل عن 16 سنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن البرامج التي تعالج عمالة الأطفال غير كافية لمعالجة حجم المشكلة بشكل مناسب، ولا سيما الافتقار إلى برامج محددة الأهداف لمنع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وعمل الأطفال في محاجر الحجر الجيري. علاوة على ذلك، تشير التقارير إلى عدم رغبة الضحايا في التعامل مع الجهات الحكومية، مما يحد من قدرة الحكومة على إحالة الضحايا للخدمات المناسبة.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها سد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	فرض عقوبات جنائية على تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول.
	حظر الرسوم المدرسية للسنوات التسع الأولى من التعليم.
	تحديد سن 16 عاماً كحد أدنى لسن التجنيد الطوعي في جيش الدولة مع وضع ضمانات للتطوع.
الإنفاذ	نشر المعلومات الخاصة بإنفاذ القانون المدني لعمالة الأطفال، بما في ذلك تمويل إدارة تفتيش العمل، وعدد مخالفات عمالة الأطفال التي تم اكتشافها، وعدد الغرامات التي تم تحصيلها.
	إنشاء آلية لإدارة تفتيش العمل لتقييم العقوبات المدنية الخاصة بمخالفات قوانين عمالة الأطفال.
	توظيف ما لا يقل عن 1,897 مفتش عمل لضمان التغطية الكافية للقوة العاملة لما يقرب من 28.5 مليون شخص.
البرامج الاجتماعية	ضمان حصول الجميع على التعليم العام المجاني، خصوصاً الفتيات والأطفال اللاجئون، من خلال معالجة تكاليف الرسوم واللوازم المدرسية، والعنف في المدارس، ونقص التوثيق، والعقبات الأخرى أمام التعليم.
	توسيع البرامج لمعالجة النطاق الكامل لمشكلة عمالة الأطفال، ولا سيما البرامج الهادفة لمنع ومعالجة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والعمل في محاجر الحجر الجيري.
	وضع برامج لتشجيع المهاجرين وضحايا الإتجار على الاستفادة من آليات الإبلاغ الحكومية ليتسنى إحالتهم إلى خدمات الرعاية المناسبة.